٣ـ أثر الحرب الكبرى في بريطانيا

للأستاذ رمزى ميور
أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة منشستر سابقاً
تتمة
ترجمة الأستاذ محمد بدران
ناظر مدرسة بمباقادن الابتدائية

وفى ايرلندة أيضاً لاح أن الحرب قد أتاحت لها فرصة العمل على نيل ما كانت تطالبه منذ زمن بعيد من تقرير حقها فى الحكم الذاتى . وكانت ايرلندة هى الجزء الوحيد من أجزاء الامبراطورية الذى انتهز فرصة الحرب للثورة مع أن هذه البلاد كانت من الوجهة القانونية جزءا من المملكة المتحدة ممثلا فى البرلمان البريطانى أتم تمثيل . وقد فعلت ايرلندة ذلك من قبل فثارت فى كل حرب من الحروب الأوربية الثلاث التى اشتبكت فيها بريطانيا فى القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . شبت الثورة فيها علنا سنة ١٩١٦ ، ثم أخمدت ولكن الحكومة شعرت أن من الخطر أن تطالب ايرلندة بما كانت تطالب به انجلترا واسكتلندة وويلز من الرجال ، ومع أن كثيرين من الايرلنديين قد تطوعوا للحرب باختيارهم فقد بقى الشعب الايرلندى بوجه عام فى معزل عنها يدعو الله أن يخذل بريطانيا . ولما وضعت الحرب أوزارها شبت فيها من جديد نار الثورة التى كان يلوح وميضها خلال الرماد ، ودارت فيها رحى حرب أهلية طاحنة انتهت باذعان بريطانيا وتسليمها للقوة بما لم ترض أن تسلم به للنزاع الدستورى فأعطت الايرلنديين أكثر مما كانوا يرتضونه قبل ذلك الحين ، ذلك أنها قبلت فى سنة ١٩٢١ أن تتكون من أربعة أخماس ايرلندة « دولة ايرلندة الحرة » وهى دولة ذات استقلال داخلى تام تتمتع بنظام « الأملاك المستقلة » وبحق تقرير ضرائبها الجركية وإنشاء جيشها وسن قوانينها وسك عملتها . وبذلك كان جزء الأمبراطورية الوحيد الذى ظل طلبه الحكم الذاتى يرفض على الدوام جزءها الوحيد الذى نبذ كل فروض الطاعة والولاء أثناء الحرب ، وكان أعظم النتائج السياسية للحرب وأعجبها أن انتهى بهذه الطريقة الحاسمة ذلك الكفاح الطويل الذى دام أربعة قرون ، وتلك مقارنة ذات مغزى جليل تثبت أن الحرية لا الارغام هى التى تمسك أجزاء الأمبراطورية وتمنعها من التصدع والانهيار ، وهى أول امبراطورية قامت فى تاريخ العالم ينطبق عليها هذا البدأ

وأول ما نشأ عن مطالبة أجزاء الأمبراطورية أن تشترك اشتراكا أوسع من ذى قبل فى الاشراف على شؤونها أن دعيت طائفة من الساسة يمثلون الأملاك المستقلة والهند لينضموا إلى عضوية « المجلس الحربى » وكان لهؤلاء الأعضاء شأن كبير فى تقرير السياسة التى اتبعت فى آخر أدوار الحرب ، وكان يظن أن هذا سيؤدى إلى وضع نظام للتعاون بين أجزاء الأمبراطورية أدق وأوفى بالغرض من النظام القديم . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل لسبب رآه المتتبعون لسير الحوادث نذيراً بانحلال الأمبراطورية فى المستقبل ، ذلك أنه لما عقد مؤتمر الصلح حضره مندوبون عن الأملاك المستقلة والهند ، ولكنهم لم يحضروه من حيث هم أعضاء فى وفد الأمبراطورية البريطانية فحسب ، بل من حيث هم ممثلون لبلادهم أيضاً ، ثم وقعوا المعاهدات كممثلين لدول مستقلة ، ولما تكونت عصبة الأمم ظهرت الأملاك المستقلة والهند مرة أخرى وإن كان ظهورها فى هذه المرة اختلف بعض الاختلاف عنه فى المرة السابقة ؛ فقد جعلت الأمبراطورية البريطانية من حيث هى وحدة قائمة بذاتها عضوا دائماً فى مجلس العصبة ، لكن كندا واستراليا وزيلندة الجديدة وجنوب افريقية والهند أصبحت كلها أعضاء فى الجمعية العمومية للعصبة لها مالللدول المستقلة ، وأصبحت كندا بالفعل عضوا من أعضاء المجلس غير الدائمين . ويرى البعض فى هذه الظواهر دليلا على أن الأمبراطورية لا ينظر اليها فى هذه الهيئة العالمية كما ينظر إلى وحدة سياسية ، بل يعامل كل جزء من أجزائها معاملة دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعزز هذا أن تلك الأملاك أعطيت حقها كاملاً غير منقوص فى بحث المسائل الدولية داخل العصبة أو عن طريقها ، وأن الذى تبحثه ليس هو السياسة التى يجب أن تسير عليها الأمبراطورية المؤلفة من هذه الأملاك ، بل إنها تشترك فى البحث اشتراك الدول المستقلة

وهكذا أظهرت الحرب ولاء أعضاء الامبراطورية لها ،

ولكنها أعقبها ضعف ظاهر فى الروابط التى تؤلف بين هؤلاء الأعضاء . فالأملاك المستقلة تطلب لنفسها حق تعيين سفراء من قبلها لدى الدول الأجنبية وأصبحت تتمتع بهذا الحق دون معارضة ، فقد عينت كل من كندا وإيرلندة سفيراً لها فى واشنجتن ، وتطالب هذه الأملاك أيضاً بحق عقد المعاهدات مستقلة مع الدول الأجنبية . وقد عقدت جنوب إفريقية بالفعل معاهدة مع ألمانيا . واعترفت بريطانيا نفسها بهذا الانحلال التدريجى وبتفكك وحدة الامبراطورية السياسية فقد نص فى معاهدات لوكارنو صراحة على أن بريطانيا وحدها هى التى ترتبط بالتعهدات المدونة فى هذه المعاهدات وأن الأملاك المستقلة لا شأن لها بها . ووضع هذا النص بناء على طلب الأملاك المستقلة نفسها لأن السياسة التى قامت عليها هذه المعاهدات لم تكن وليدة اتفاق عام بين أجزاء الامبراطورية بل قررتها بريطانيا بمفردها إذ لا توجد أداة لوضع سياسة عامة تسير عليها الامبراطورية

وبهذه الطريقة أصبحت الامبراطورية البريطانية بعد الحرب هيئة سياسية مفككة المرى ؛ فليست هى دولة واحدة إلا فى خضوعها خضوعاً اسمياً لتاج واحد ، وليست هى دولة تعاهدية أو حلفاً قانونياً أو عصبة مجتمعة تعرف بها ، وذلك لأنه لا توجد معاهدة تحتم على أعضائها الاشتراك فى العمل . وإنما هى شركة مفككة مكونة من دول مستقلة تربطها بعضها ببعض عاطفة ومصالح مشتركة ولكل عضو فيها كامل الحرية فى أن يختط لنفسه الخطة التى تلائمه فى أى وقت شاء . واعترف بهذا اعترافاً كاملاً صريحاً فى المؤتمر الامبراطورى الذى عقد فى عام ١٩٢٦ والذى كانت قراراته من أهم الحوادث البارزة فى تاريخ الامبراطورية البريطانية . وقد يرى فيها المؤرخون فى المستقبل تسجيلاً نهائياً لترك كل محاولة ترمى إلى تدعيم وحدة الامبراطورية السياسية واعترافاً بانحلالها: هذه الامبراطورية انحلالاً ودياً نهائياً . والدليل على ذلك أن الاملاك المستقلة أعضاء فى عصبة الأمم تربطها بها روابط وثيقة وليست أعضاء مرتبطة فى جسم الامبراطورية

ومع هذا فان الأملاك المستقلة (مع جواز استثناء دولة إيرلندة الحرة وجنوب أفريقية) تعد نفسها مرتبطة بالامبراطورية برباط أقوى مما بينها وبين العصبة . وإنما الفارق بين الهيئتين أن العصبة أوجدت أداة للاستشارة المشتركة ، والعمل المشترك أحكم من كل ما فكرت فيه الامبراطورية . فللعصبة جمعيتها العمومية التى تنعقد بانتظام فى كل عام والتى تدور فيها المناقشات العامة ، وللعصبة مجلسها الذى يجتمع ثلاث مرات فى السنة . أما الامبراطورية فليس لها إلا المؤتمر الامبراطورى الذى يجتمع مرة فى كل أربع سنوات والذى حددت له واجباته . وللعصبة سكرتيرية بديعة النظام ذات هيئات خاصة من الخبراء تبحث المشاكل الحربية والاقتصادية ومسائل العمال والصحة وما الى ذلك ؛ أما الامبراطورية فليست لها هيئة مركزية إلا وزارة المستعمرات التى هى جزء من الأداة الحكومية لعضو واحد من أعضائها وهى لذلك لا تستطيع أن تعمل معتمدة على تأييد جميع الأعضاء

ويرى الجنرال اسمطس الذى ربما كان أعظم ساسة الامبراطورية كلها والذى كان منذ ثلاثين عاماً يقاومها بقوة السلاح ، ويرى هذا الجنرال أن الحكومة اللامركزية فى الامبراطورية وصلت الى أبعد حد حتى أصبحت انحلالاً حقيقياً ، وهو قوى الاعتقاد بأن الرابطة السياسية التى نشرت لواء السلام على ربع بلاد العالم هى رابطة جليلة القدر يجب ألا يسمح لها بالانحلال تدريجاً ، ولذلك يدعو إلى العمل فوراً لتقوية هذه الرابطة بوسيلة لا تنقص من استقلال أجزاء الامبراطورية كما لا تنقص عصبة الأمم من هذا الاستقلال

فاذا ماشرع فى العمل لهذه الغاية فان أربعة أمور تجب مراعاتها بنوع خاص : أولها أن توجد وسيلة للتشاور الدائم فى السياسة الخارجية تضمن اتحاد الامبراطورية كلها فى العمل داخل دائرة العصبة وبهذه الوسيلة يتسنى للامبراطورية (التى هى أكبر قوة لنشر لواء السلم فى العالم) أن تضطلع بقسط كبير فى تقوية دعائم السلم العالمى . والأمر الثانى أن توضع سياسة مشتركة للدفاع الامبراطورى يمكن بواسطتها تنفيذ العهود التى باقيها على عاتقها ميثاق العصبة ونشر لواء السلم والقانون فى الأصقاع الواسعة المتأخرة غير المستثمرة داخل حدود الامبراطورية . والأمر الثالث أن توجد وسيلة للتشاور والاتفاق على الطريقة التى تعامل بها الشعوب المتأخرة التى تكون الآن قسماً كبيراً من سكان الامبراطورية . ذلك بأن تبعة حكم هذه الشعوب المتأخرة يقع معظمها الآن على عاتق بريطانيا . غير أن أفريقية الجنوبية تقع عليها أيضاً تبعات كبيرة من هذا القبيل . كذلك انتدبت استراليا وزيلندة الجديدة بعد الحرب لادارة أرضين واسعة فى غانة الجديدة وجزائر المحيط الهادى . وتعانى كندا مشاكلها الخاصة فى كيفية

حكم الهنود الحمر فى غربها والاسكيمو فى شمالها . ومع أن الشعوب البريطانية أخذت على عاتقها هذه التبعات العظيمة وهى إرشاد الشعوب المتأخرة ونشر المدنية بينها فانها لم تعن إلا عناية قليلة بدراسة المشاكل الناشئة من هذا الواجب دراسة علمية ، ولم تحاول الشعوب البريطانية أن تتبادل الرأى للاتفاق على المبادئ التى يجب أن تسير عليها فى تحضير هذه الشعوب . وأخيراً إن الامبراطورية فى حاجة شديدة إلى اشتراك أجزائها فى العمل فى الميدان الاقتصادى . لقد أخذت الشعوب البريطانية على عاتقها القيام بعمل كبير هو تنمية موارد أصقاع واسعة فى العالم ، لم تتم بعد ، حتى تنتفع الانسانية بهذه الموارد ، ولكنها لم تعر هذا العمل ما يستحقه من العناية . وليس لها أن تعده مجرد وسيلة لاستغلال هذه البلاد أو تتركه للظروف والأقدار أو تكله لاشراف الاتحادات التجارية الكبيرة غير المنظمة بل يجب عليها أن تفكر فيه وتنظمه على قاعدة تعاونية بالاتفاق مع جميع الدول الداخلة فى دائرة الامبراطورية والتى تشترك معها فى تحمل تبعته كما أن عليها عند ما تقوم بهذا الواجب أن تراعى جانب العدل فى معاملة الشعوب الهمجية

إن المجال لا يتسع هنا لبحث ما يتبع من الوسائل فى أداء هذه الواجبات أو الأداة اللازمة لأدائها ، ولكن الذى لا مرية فيه أنه إذا لم يشرع العاملون على تنمية موارد الامبراطورية فى عملهم بمثل هذا الروح الذى وصفناه وهم عالمون بما فى وسعهم أن يصلوا إليه بمجهودهم ، إذا لم يفعلوا ذلك فان الأمل قليل فى بقاء الامبراطورية البريطانية كهيئة سياسية عاملة . لقد أخذت هذه الامبراطورية تسير بعد الحرب نحو الانحلال السلمى بخطى سريعة ، وإذا ظلت تسير فى هذه السبيل كان ذلك دليلاً على افلاس السياسة البريطانية

ولقد كان من نتائج شعور الأمبراطورية بحاجتها الى سياسة تعاون قومية أن وضعت عدة اقتراحات ترمى كلها الى تدعيم وحدتها بتقوية الروابط المالية بين أجزائها المختلفة . ومن هذه الاقتراحات أن تترك الأملاك المستقلة والهند سياسة الاكتفاء بالنفس من الناحية الاقتصادية أو تعدلها بعض التعديل على أن تعود الامبراطورية مجتمعة الى السياسة التى كانت تسير عليها بين عام ١٦٦٠ وثورة المستعمرات الأمريكية فتبدأ بإقامة سياج جمركى حول الامبراطورية كلها بصد تجارة البلاد غير البريطانية ثم يتبع فى داخل هذا السياج بالتدريج نظام التجارة الامبراطورية الحرة . ويرجو أنصار هذا الرأى أن تؤدى هذه الوسائل الى تمكين الامبراطورية البريطانية بصفة عامة من الاكتفاء بنفسها وهو ما تعجز عنه بريطانيا وحدها بطبيعة الحال . وبذلك تصبح الامبراطورية وحدة مالية على نمط الولايات المتحدة الأمريكية وتحقق الفكرة التى يدعو إليها بعضهم لتكون علاجاً لما نزل بأوربا من الكوارث وهو انشاء ولايات متحدة أوربية وان كان الأمل فى تحقيق هذه الفكرة ضعيفاً . على أن الصعاب القائمة فى وجه هذا المشروع البريطانى كبيرة جمة . منها أن الأملاك المستقلة والهند لم تظهر دليلاً على استعدادها لترك سياسة الاكتفاء بالنفس التى تسير عليها أو تسمح بدخول البضائع البريطانية التى تنافس منتجاتها الى بلادها ، ومنها أن الرخاء الذى تتمتع به معظم البلاد التابعة للامبراطورية ناشئ من قدرتها على الاتجار بكامل حريتها مع جميع بلاد العالم وأن الأمم التجارية الأخرى تعارض فى نقض هذه السياسة . وزيادة على ذلك فان المعاهدات تحتم على كثير من الأملاك البريطانية وبخاصة ما كان منها تحت الانتداب أن تسوى بين بضائع جميع الأمم فى بلادها وحتى إذا أمكن التغلب على هذه الصعاب فان كثيرين من الناس يعتقدون أن الامبراطورية إذ استحالت وحدة مالية مستقلة عن غيرها أصبحت سبباً للاحتكاك والحرب بدل أن تكون عاملاً من عوامل السلم ، وإن اتباع سياسة الاكتفاء بالنفس والاستقلال عن الغير الى هذا الحد الكبير يجر الخراب على العالم ، ومن الناس من يعتقد أن بريطانيا نفسها لا تستطيع وهى آمنة أن تنام هذه المغامرة الخطرة فتضحى بثانى تجارتها مع البلدان الأجنبية لكى تنمى الثلث الباقى وهو تجارتها مع سائر أجزاء الامبراطورية

على أن الجدل الذى قام حول هذه المشكلة المالية لا يمت بصلة إلى المشكلة الأخرى الكبيرة التى قد تطغى عليها المشكلة المالية وهى : هل يسمح أن تستمر عملية التفكك التى يلوح أنها أخذت تدب فى جسم الامبراطورية بعد الحرب دون أن تتخذ الوسائل لوقفها عند حد ؟ وهل تستمر الامبراطورية على أنها أخوة من الأمم لا يرتبط بعضها ببعض إلا برباط العواطف وأن يكون مافيها من أداة للتعاون أقل صلاحاً للعمل من أداة عصبة الأمم وهى الهيئة التى ليس بين أعضائها من الروابط ما بين أجزاء الامبراطورية ؟ أو هل يستطاع إيجاد وسائط للتشاور والاشتراك فى السياسة